بحث بعنوان

حماية حقوق المسنين في الأنظمة القانونية

دكتور

محمد فتحي محمد إبراهيم

دكتوراه في القانون العام

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٢

اسم الباحث	**د. محمد فتحي محمد إبراهيم**
عنوان البحث	**حماية حقوق المسنين في الأنظمة القانونية.**

الملخص

ناقش البحث موضوع "حماية حقوق المسنين في الأنظمة القانونية"، فتناول مضمون مصطلح المسن، والشيخوخة، وتحدث عن الحماية الدولية لحقوق المسنين، في المواثيق الدولية والاتفاقات والبروتوكولات، وأشار البحث إلى التكريس الدستوري لحقوق المسنين بشكل صريح أو ضمني، ومن أهمها الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤، كما تناول التنظيم التشريعي لحقوق المسنين في بعض الدول العربية، وتناول أيضًا مشروع القانون المصري الخاص بحقوق المسنين، واستعرض البحث أنواع الحقوق المكفولة للمسنين، كالحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية المتمثلة في التكاتف الأسري والرعاية المؤسسية، والرعاية المنزلية للمسن، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأهيل المجتمعي والتمكين، والحق في ممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية والترفيهية، والحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والحق في الحماية القضائية، والحق في الإعفاء. كما أشار إلى آليات حماية حقوق المسنين التي تتمثل في الآليات المؤسسية التي تختص برعاية المسنين، وكذلك الآليات التنفيذية لحماية حقوق المسنين من خلال القواعد القانونية التي تفرض حماية واقعية لحماية ورعاية المسنين.

الكلمات االمفتاحية

مضمون مصطلح المسن– الحماية الدولية لحقوق المسنين– التكريس الدستوري لحقوق المسنين – التنظيم التشريعي لحقوق المسنين– أنواع حقوق المسنين المتعددة – آليات حماية حقوق المسنين.

Abstract

The research discussed the topic of "protecting the rights of the elderly in legal systems", it dealt with the content of the term elderly, and old age, and the international protection of the rights of the elderly, in international conventions, agreements and protocols. In 2014, it also dealt with the legislative regulation of the rights of the elderly in some Arab countries, and the Egyptian draft law on the rights of the elderly, and the research reviewed the types of rights guaranteed to the elderly, such as social protection, social care represented by family solidarity and institutional care, and the right to health care The right to community rehabilitation and empowerment, the right to practice sports and cultural and recreational activities, the right to judicial protection, and the right to exemption. He also referred to the mechanisms for protecting the rights of the elderly, which are represented in the institutional mechanisms concerned with the care of the elderly, as well as the executive mechanisms for protecting the rights of the elderly.

Key Words

content of the term elderly - International protection of the rights of the elderly - Constitutional dedication to the rights of the elderly - Legislative regulation of the rights of the elderly - Multiple types of elderly rights - Mechanisms for protecting the rights of the elderly.

المقدمة

يتعاظم اهتمام المجتمع الدولي بقضايا المسنين منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، حيث تعد حماية الفئات الأولى بالرعاية من أهم القضايا التي يهتم بها غالبية المجتمعات المتحضرة، التي تتبع نهج شامل لحماية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالمسنين، بهدف التصدي للتحديات التي قد تواجههم في حياتهم اليومية. ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث في سياق عرض الجهود الدولية والمحلية والوطنية لضمان كفالة حقوق المسنين، بهدف إيجاد آلية تشريعية وتنفيذية أكثر فاعلية لحماية حقوق المسنين داخل المجتمع المصري.

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

سوف ينحصر هذا البحث في دراسة الحماية المقررة لحقوق المسنين في الأنظمة القانونية، فيتناول بالدراسة مضمون الحماية الدولية لحقوق المسنين، والإطار الدستوري والتشريعي لها؛ بهدف عرض المقترحات التي تساهم في إيجاد آليات أكثر فاعلية في حماية الحقوق والحريات الخاصة بالمسنين.

وتبدو أهمية هذا البحث في أن التطور الحالي الذي نعيشه وتعقد مشاكل المجتمع، فقد لا يجد المسن من يتفرغ لخدمته أو يعمل على راحته، وبات من الضروري إيجاد قواعد قانونية تضمن حماية حقوق المسنين، وإنشاء مؤسسات متخصصة في رعاية كبار السن، ليس فقط بتوفير سكن وملبس ومأكل، وإنما يشمل تقدير الآخرين لهم وتعاطفهم وتعاونهم معهم. ومن هنا يظهر أهمية هذا البحث لبيان الحقوق الواجب توافرها للمسنين، ومدى كفالة هذه الحقوق في الأنظمة القانونية المختلفة سواء أكانت في المواثيق الدولية أم النصوص الدستورية أو التشريعية .

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض الجهود الدولية والمحلية والوطنية في مجال حماية الحقوق والحريات الخاصة بكبار السن، وعرض المقترحات التي تساهم في رفع أداء المؤسسات التشريعية والأجهزة التنفيذية بطريقة أكثر فاعلية لتوفير حياة ملائمة للمسنين.

ثالثًا: منهج البحث:

يتبنى الباحث، منهجًا تحليليًا؛ لأن الباحث يحاول تفسير النصوص والآراء والأحكام ومناقشتها، بهدف الوصول إلى أفضل الآليات التشريعية والتنفيذية في مجال حماية حقوق المسنين، كما أنه منهجًا مقارنًا في المواضع التي تستدعي المقارنة.

رابعًا: خطة البحث:

لما كانت هذه الدراسة تتناول موضوع الحماية القانونية لحقوق المسنين، لذا جاءت تحت عنوان "حماية حقوق المسنين في الأنظمة القانونية"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي أعقبه فصلين على النحو التالي:

فصل تمهيدي: يتضمن التمهيد توطئة لا غنى لهذه الدراسة عنها، ويحمل عنوان "الحماية الدولية لحقوق المسنين"، ويضم هذا الفصل مبحثين: يتناول الأول منهما مضمون مصطلح المسن. ويخصص الثاني لبيان حقوق المسن في المواثيق الدولية.

الفصل الأول: يأتي هذا الفصل تحت عنوان "الإطار القانوني لحقوق المسنين" ويشمل ثلاثة مباحث: يتناول الأول حقوق المسنين في المواثيق الدولية. ويتحدث المبحث الثاني عن التكريس الدستوري لحقوق المسنين، ويتعرض المبحث الثالث إلى التنظيم التشريعي لحقوق المسنين.

الفصل الثاني: يأتي هذا الفصل تحت عنوان "أنواع الحقوق المكفولة للمسنين وآلية حمايتها" ويشمل ثلاثة مباحث: يتناول الأول منهما دراسة أنواع الحقوق المكفولة للمسنين، بينما يعالج المبحث الثاني آلية حماية حقوق المسنين، ويتحدث المبحث الثالث عن التحديات التي تواجهها حقوق المسنين.

ويلي هذا الفصل الخاتمة، والنتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسة، ثم التوصيات، وأخيرًا قائمة المراجع، والفهرس.

فصل تمهيدي
الحماية الدولية لحقوق المسنين

رفعت منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٣ شعار تحت عنوان: "مجتمع لكل الأعمار"، وكلفت فروعها المتعددة بتقديم مشروعات عملية لتحقيق هذا الشعار، كما أوصى المؤتمر الدولي الذي انعقد في مدينة مكسيكو عام ١٩٨٤، بضرورة وضع الدول مسألة الاهتمام بالمسنين نصب أعينهم، بإعتبارهم أشخاص قدموا المعونات إلى الحياة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية لعوائلها، وما زالت تستطيع ([1]). وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مضمون مصطلح المسن.

المبحث الثاني: حقوق المسن في المواثيق الدولية.

ونتناول تلك المباحث على التفصيل التالي.

المبحث الأول
مضمون مصطلح المسن

يطلق وصف "المسن" على كل إنسان يصل إلى سن معين وتسمى سن المعاش أوسن التقاعد، وتختلف الدول في تحديد مدة هذه السن، فبعض الدول تحددها بسن الستين أو بالخامسة والستين أو تزيد أو تنقص قليلاً ([2]).

وحددت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ سن التقاعد بخمسة وستين سنة، وتسترشد العديد من الدول بهذه السن لتحديد سن الإحالة للمعاش بالنسبة

([1]) للاطلاع على مشروع خطة العمل الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، A/Conf. 197/Add. 2.

([2]) د. عبد القادر محمود محمد الأقرع، حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ٥، ٢٠٢١، ص ١٦٢٣ وما بعدها.

للموظفين والعمال الذين يعملون بها؛ غير أن بعض الدول تخفض أو تزيد هذه السن، ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية في كل دولة ([1]).

ويعد وصول الإنسان إلى هذه السن علامة على ضعف البدن والصحة، غير أن ذلك لا يكون بشكل ثابت أو لازم الحدوث؛ فلا يشترط أن كل من يصل إلى سن التقاعد يصبح غير قادر على ممارسة حياته اليومية بشكل طبيعي، فيوجد العديد من الأشخاص في هذه المرحلة العمرية متمتعين بكامل قوتهم الجسدية والعقلية، ويظلون على هذا الحال حتى مراحل متأخرة من حياتهم ([2]).

ويتضح من ذلك أن الحماية المكفولة للمسن ترتبط بسن التقاعد؛ لما يترتب عليها من آثار سلبية على حياة وصحة المتقاعد، وتتمثل هذه الآثار في تهميش دوره وانخفاض دخله والعزلة التي قد يعيش فيها، مما يؤثر على حالته الصحية والاجتماعية، وهذه الآثار السلبية هي التي ينبغي أن تشملها أوجه الحماية المكفولة للمسن، بما يعيد إليهم دورهم البناء والفعال داخل المجتمع ([3]).

وتتعدد المصطلحات التي تطلق على كبار السن مثل "المسنين" أو "الأكبر سنًا" أو "فئة العمر الثالثة" أو "فئة العمر الرابعة" وتشير إلى الأشخاص الذين يزيد عمرهم عن ٨٠

([1]) إتفاقية منظمة منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢، متاح على هذا الرابط: WWW.ILO . Org.

([2]) د. محمد عبد الظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٦، أبريل ٢٠١٧، ص ٦ وما بعدها؛ د. صبا نعمان رشيد بلال الويسي، الحماية القانونية للعمال، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٩، العدد ٣٣، ٢٠٢٠، ص ١٦٣ وما بعدها.

([3]) د. فؤاد عبد المنعم أحمد، حقوق المسنين وواجباتهم في الإسلام مع بيان الحماية النظامية لهم بالمملكة العربية السعودية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٨، ٢٠٠٣، ص ١٩ وما بعدها.

عامًا ([1])، فأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى أن كبار السن هم من بلغوا من العمر ٦٥ سنة أو أكثر وهي السن الأكثر شيوعًا للمتقاعد، وإن كانت المؤشرات تشير إلى ضرورة تأخير سن التقاعد؛ لأن العالم يتقدم في السن، وفقًا للتقدم في أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد ([2]).

وقرر المشرع المصري والفرنسي والإيطالي أن سن التقاعد هو ستين عامًا ([3])، غير أن المشرع أورد بعض الاستثناءات المتعلقة ببعض الفئات مثل أعضاء السلطة القضائية في مصر، فقد حدد سن التقاعد لهم ب ٦٨ عامًا، وأيضًا علماء الأزهر ([4]).

وهناك بعض الدول التي تحدد سن التقاعد ما بين الستين والسبعين كالبرتغال وإيرلندا. كما تقرر بعض الدول تخفيض سن المعاش إلى خمس سنوات لبعض الفئات

([1]) Herring, Jonathan, Elder Abuse: A Human Rights Agenda for the Future, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden. (eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012, p.175.

([2]) د. عبد الله مبروك محمد النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون، دار النهضة العربية، ٢٠٠١- ٢٠٠٢، ص ٢١.

([3]) فقد نصت المادة ٦٩ من قانون الخدمة المدنية الجديد رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ على أن "تنتهى خدمة الموظف لأحد الأسباب الآتية: ١- بلوغ سن الستين بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاعتبارات يقدرها مد الخدمة لشاغلى الوظائف القيادية لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات...". الجريدة الرسمية - العدد ٤٣ مكرر (أ)- السنة التاسعة والخمسون، غرة صفر سنة ١٤٣٨هـ، الموافق أول نوفمبر سنة ٢٠١٦م.

([4]) فقد فتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجى الأزهر ومن في حكمهم والمعدل بالقانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٧٤ و٤٢ لسنة ١٩٧٧ أنه استثناء من أحكام القوانين التى تحدد سن الإحالة للمعاش أجاز القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه للعلماء خريجى الأزهر ومن في حكمهم البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين، الجريدة الرسمية فى ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ - العدد (١٩ مكرر).

التي تعمل في مهن أو أعمال خطرة شاقة، كما هو الوضع بالنسبة للعاملين في المناجم والمحاجر التابعة للدولة ([1]).

وعرف مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة المصرية المسن بأنه: "كل مواطن مصري بلغ من العمر خمسًا وستون سنة بصرف النظر عن حالته الصحية أو المالية، ويثبت السن بوثيقة رسمية أو بالفحص الطبي ".

ويرى الباحث أنه لا ينبغي تقرير سن التقاعد بناءً على عوامل غير فعالة مثل ارتفاع أو انخفاض نسبة الشباب داخل المجتمع؛ فلا ينبغي حرمان المجتمع من الأشخاص ذوو الخبرات والكفاءات وإحالتهم إلى المعاش في سن مبكر بغرض توفير فرص العمل للشباب، فالأفضل هو بذل الجهد لتحقيق نهضة اقتصادية تعمل على زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل للكافة.

وتتفق الصكوك الدولية القانونية والمؤسسية على تعريف المسن بأنه: "كل شخص بلغ السن المحددة للإحالة إلى التقاعد في قوانين الخدمة المدنية المحلية النافذة في الدولة التي يقيم بها، وذلك بغض النظر عن حالته الصحية أو المالية سواء أكان ذكرًا أو أنثى، ودون أدني تمييز بينهما علي أي أساس" ([2]).

وقد اعتمدت الأمم المتحدة مصطلح "كبار السن" في قراري الجمعية العامة رقم ٥/٤٧ و ٩٨/٤٨ وهو كل إنسان بلغ من العمر٦٥ سنة أو أكثر، باعتباره السن الأكثر شيوعًا للتقاعد، فالمسن هو "كل فرد أصبح عاجزًا عن رعاية نفسه وخدمتها إثر تقدمه في العمر وليس بسبب إعاقة" ([3]).

([1]) د. ماهر جميل أبو خوات، حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، العدد ٢٣، يوليو – ديسمبر ٢٠١٠، ص ٥٤٤ وما بعدها.

([2]) د. عبد الله مبروك محمد النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون، مرجع سابق، ص ٢٢.

([3]) د. ماهر جميل أبو خوات، حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٤٩.

المبحث الثاني
حقوق المسنين في المواثيق الدولية

اهتم المجتمع الدولي بوضع المسنين وحمايتهم، فقد اشتملت العديد من معاهدات حقوق الإنسان على العديد من الالتزامات الخاصة بالمسنين بشكل ضمني، ثم ظهر اهتمام المجتمع الدولي بالمسنين واضحًا من خلال الاتفاقات الدولية التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨:

تناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق المسنين بشكل ضمني، فقد نصت المادة ٧ من هذا الإعلان على أن: "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة". ونصت المادة ٢٢ على أن" لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية". كما نصت المادة ٢٥ على أن: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية" (١).

ثانيًا: العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية عام ١٩٩٦:

اشتمل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على حقوق المسنين بشكل ضمني، فقد تضمنت المادة ٩ النص على حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية، مما يؤكد على أحقية كبار السن في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا العهد (٢).

ثالثًا: المبادئ التي وضعتها منظمة العمل الدولية لحماية المسنين:

أدت هذه المبادئ إلى مناقشة قضايا الشيخوخة في المؤتمرات الدولية، ومن أهمها توصية العمل الدولية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العمال كبار السن، فقد أكدت على

---

(١) the International Bill of human Rights, Human Rights fact sheet, No. 2 (Rev. 1), Center for Human Rights at Geneva, 1996, pp. 2- 11.

(٢) التعليق العام التاسع للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التطبيق المحلي للعهد، الدورة التاسعة عشر، وثيقة الأمم المتحدة، HR1/ GEN/Rev. 1.

مبدأ تكافؤ الفرص دون النظر إلى السن. كما تبنت ديباجة إعلان مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراها القرار ٤٦/٩١ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩١ الحقوق التي يتعين أن يتمتع بها المسن وأوجه الرعاية التي يجب توفيرها لهم؛ وتعظيم دورهم ومساهماتهم في مجتمعاتهم، ووجهت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة نظر الدول إلى وضع كبار السن ووضعت مبادئ استرشاديه للدول بخصوص آلية حماية المسنين. كما أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ عامًا دوليًا لكبار السن والعمل على التوعية بحقوقهم وإجراء البحوث اللازمة لإبراز أوجه الحماية وجوانب الاهتمام بهم.

رابعًا: وثيقة فيينا الدولية للشيخوخة:

أكد المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٨ على قواعد المشروع العملي المتعلق بالمسنين، وتحسين رفاة وسلامة كل المجتمع على أساس المشاركة الكاملة في مسيرة التنمية، وتحقيق المساواة من خلال توزيع المصادر والحقوق والمسؤوليات الاجتماعية بين كل الفئات من شتى الأعمار.

وتؤكد هذه الوثيقة على أنه ينبغي اعتبار الإنفاق على المسنين استثمارًا دائمًا، ويتعين على الدول التي توجد فيها نظم راسخة للضمان الاجتماعي، أن تعول على قدرة اقتصادها على تحمل الأعباء الجديدة المتراكمة وعلى استحقاقات تقاعدية مؤجلة وقائمة على أساس الدخل لعدد متزايد من كبار السن.

خامسًا: الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان:

أكدت هذا الاستراتيجية على ضمان حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن. فقد تضمن البند الخامس حقوق كبار السن، وأشار إلى إلتزام الدولة بموجب الدستور بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة.

كما أوجبت التزام الدولة بأن تراعي في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، وأن تعمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. وأن تكفل الدولة منح معاشًا ضمانيًا لكبار السن.

الفصل الأول
الإطار القانوني لحقوق المسنين

تناولت التشريعات المقارنة والدراسات الفقهية حقوق المسنين، وأوجه الرعاية التي ينبغي أن تقدم لهم من الجهات المتعددة، كالأسرة ثم الدولة والمجتمع بشكل عام. وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: التكريس الدستوري لحقوق المسنين.

المبحث الثاني: التنظيم التشريعي لحقوق المسنين.

نوضح هذه المباحث على التفصيل التالي.

المبحث الأول
التكريس الدستوري لحقوق المسنين

أصبح للمسن مجموعة من الحقوق والحريات المتعلقة بشخصه وحالته ووضعه، فهو يتمتع بالحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها كل إنسان بصفته إنسان والتي تهدف إلى حماية جسم الإنسان وشرفه وسمعته، فقد كرس الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ لحقوق المسنين بموجب أحكام الباب الثالث منه الذي جاء بعنوان: "الحقوق والحريات العامة، فنص على الكرامة باعتبارها حق لكل إنسان، والحرية الشخصية وحقه في كفالة سرية مراسلاته، وحق الإنسان في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها؛ والحق في حرمة المسكن الخاص فلا يجوز دخوله أو تفتيشه أو مراقبته أو التنصت عليه إلا بأمر قضائي. كما أن لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف.

ونصت المادة ١٧ من الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤ ([1]) على أن: "تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون".

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من ذات الدستور على أنه: "يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة".

ونصت المادة ٨٣ على أن: "تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون".

ومن الملاحظ أن الدستور المصري الحالي لعام ٢٠١٤ أول دستور مصري يكرس لحقوق المسنين، فقد أشار إلى وضعهم وحاجتهم إلى رعاية خاصة وحماية معينة، وأن لهم حقوقًا خاصة يجب أن يتمتعوا بها إلى جانب الحقوق والرعاية التي يتمتع بها الأشخاص العاديين؛ كما أن المسن إذا كان من ذوي الاحتياجات الخاصة فيجب أن يتمتع بحماية مزدوجة، فمن ناحية تثبت له كل حقوق هؤلاء، فضلاً عن أوجه الحماية والرعاية الخاصة بالمسن، بالإضافة إلى الحقوق والحريات العامة سالفة البيان ([2]).

([1]) الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، السنة السابعة والخمسون ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٥هـ، الموافق ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م.

([2]) د. محمد عبد الظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها؛

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الدستوري أحال التفاصيل فيما يتعلق بالحقوق وأوجه الرعاية التي يجب أن يتمتع بها المسن إلى المشرع العادي الذي يصدر قانون خاص بأوضاع المسنين، غير أنه هذا القانون لم يصدر حتى الآن، وإن كان قد مر بالعديد من المراحل التشريعية، ومن المفترض صدوره في هذا الدور التشريعي لمجلس النواب.

كما نصت المادة ٧٢ من الدستور الجزائري الصادر عام ٢٠١٦ على أن تحظى الأسرة بحماية الدّولة والمجتمع، وتعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وادماجها في الحياة الاجتماعية، وتحمي الأسرة والدولة الأشخاص المسنين.

كما أضافت المادة ٧٣ من ذات الدستور على أن "ظروف معيشة المواطنين الّذين لم يبلغوا سنّ العمل، والّذين لا يستطيعون القيام به، والّذين عجزوا عنه نهائيّا، مضمونة".

المبحث الثاني
التنظيم التشريعي لحقوق المسنين

أكد المشرع المصري على العديد من حقوق المسنين في مختلف التشريعات، ومن أهمها ما نصت عليه المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ على أن "يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية: ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- تأمين إصابات العمل. ٣- تأمين المرض. ٤- تأمين البطالة".

كما نصت المادة ٩٦ على أن "يختص مجلس الإدارة باقتراح الأنشطة والخدمات المختلفة التي يتم تقديمها لأصحاب المعاشات ووضع الضوابط والشروط للانتفاع بها، وعلى الأخص ما يلي: ١- المساعدة في توصيل المعاشات إلى المنازل للمرضى والعاجزين وكبار السن من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم. ٢- توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والإقامة في المصايف والمشاتى وزيارة

الحدائق العامة. ٣- الاتفاق مع الجهات المختلفة للحصول على مزايا وخدمات لأصحاب المعاشات وتفعيل القوانين والقرارات الخاصة بالحقوق والمزايا الإضافية لأصحاب المعاشات. ٤- أي أنشطة اجتماعية إضافية أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

ونصت أيضًا المادة ٩٧ من ذات القانون على أن: "يصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيس الهيئة قرارًا بمنح أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا الباب تيسيرات خاصة، وعلى الأخص ما يأتي: ١- تخفيض نسبي في تعريفة المواصلات بالسكك الحديدية، وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن. ٢- تخفيض في أسعار دخول النوادى والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة. ٣- تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإداري للدولة. ٤- تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها. ويكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥% من القيمة الرسمية. ٥- أولويات في التسهيلات التي يقررها مجلس إدارة شركة مصر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطائراتها. ٦- أولويات في التيسيرات التي تقدمها الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي والبنوك والجهات الأخرى".

وأقرت بعض التشريعات الوطنية بحقوق المسنين وأوجه الرعاية والحماية التي يلزم أن تتوافر لهم، فالمشرع الجزائري وضع قانون حماية الأشخاص المسنين رقم ١٠-١٢ الصادر في ٢٠١٠/١٢/٢٩ (١)، وتناول الأوجه المختلفة لحمايتهم والفئات المعنية بذلك مثل الأسرة والجمعيات الأهلية والدولة، كما أكد مجلس التعاون الخليجي في إحدى دوراته على أن حماية المسنين لا تقتصر فقط على مجرد توفير الغذاء والكساء وتدبير الضروريات، بل يلزم تحسين نوعية حياة الإنسان المسن وجعلها أكثر رقيًا ومتعة بحيث تتجاوز رعاية المسنين الاتجاهات العلاجية للمرضى منهم لتشمل رفاهية كبار السن".

---

(١) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٧٩ ديسمبر ٢٠١٠ .

واهتم المشرع الكويتي بالمسنين فقد أصدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين؛ فقد عرفت المادة الأولى المسن بأنه "كل من بلغ سن الخامسة والستين من العمر وغير قادر على أن يؤمن لنفسه كلية أو جزئيًا ما يؤمنه الشخص العادي لنفسه من ضرورات الحياة الطبيعية بسبب سنه أو نتيجة قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو النفسية".

ثم تضمنت المواد التالية من القانون الفئات المعنية بحماية المسنين بدءا من وزير الشئون الاجتماعية الملزم بتعيين مشرفين من ذوي الاختصاص الاجتماعي والنفسي للإشراف على رعاية المسنين، ثم الأسرة التي تتكاتف في رعاية مسنيها وتوفير احتياجاتهم الضرورية.

كما كفل المشرع التونسي الحماية القانونية للمسنين بموجب القانون ١١٤ لسنة ١٩٩٤، المؤرخ في ١٩٩٤/١٢/٣١ المتعلق بحماية المسنين ([1]).

مما سبق يتضح أن هناك العديد من الجهود الدولية والوطنية التي تهدف إلى توفير حد مناسب من الحماية القانونية المكفولة للمسنين إما بصفتهم تلك أو بصفات أخري قد يحملها المسن كالمسنين من ذوي الإعاقة أو المرأة، وتساعد هذه الجهود دول العالم في وضع تشريعات وطنية معنية بحقوق المسنين بصفة خاصة، وهو ما اتجهت له عدد من الدول بالفعل في السنوات الأخيرة ([2]).

([1]) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد ٨٧، اسنة ١٣٧، ٤ نوفمبر ١٩٩٤، ص ١٨٦٠ – ١٨٦٢.

([2]) Tang, Kwong-leung. "Taking Older People's Rights Seriously: The Role of International Law". Journal of Aging & Social Policy, vol. 20, no. 1, 2008, p. 107.

الفصل الثاني
أنواع الحقوق المكفولة للمسنين وآلية حمايتها

يتناول هذا الفصل أنواع الحقوق المكفولة للمسنين وآليات حمايتها. وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: أنواع الحقوق المكفولة للمسنين.

المبحث الثاني: آلية حماية حقوق المسنين.

المبحث الأول
أنواع الحقوق المكفولة للمسنين

أشار مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة إلى مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المسن، التي تتمثل في ضمان حقوق المسنين الواردة بالاتفاقيات، والمواثيق الدولية، وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمسنين.

المطلب الثاني: الحق في الحماية القضائية والإعفاء للمسنين.

المطلب الأول
الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمسنين

سوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمسنين.

الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية للمسنين.

الفرع الأول

الحقوق الاجتماعية للمسنين

نتناول هذا المطلب من خلال بعض العناصر والتي نوضحها على ما يلي:

أولاً: الحق في الحماية الاجتماعية:

أشار مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة المصرية إلى التزام الدولة بإدراج حقوق واحتياجات المسنين في برامج وسياسات مكافحة الفقر والحد منه، وللمسن الحق في الحصول على مساعدة ضمانية شهرية في حالة عدم حصوله على معاش تأميني وفقًا للضوابط التي تؤكد عوز المسن ([1]). وتلتزم الجهات المختصة بتوفير خدمة توصيل المعاش الخاص بالمسن أو المساعدة المستحقة له إلى محل السكن ([2]).

ثانيًا: الحق في الرعاية الاجتماعية:

تتكاتف الأسرة في رعاية مسنيها وتوفير احتياجاتهم الضرورية ويتولاها كل من الزوج والزوجة، فإذا تبين عدم توفر هذه الرعاية كان المكلف بها قانونًا أحد أفراد أسرته. أما إذا لم يتم الاتفاق بينهم ولم يتقدم أحد من أقارب المسن لرعايته ترفع الوزارة المختصة الأمر إلى القضاء ليصدر أمر على عريضة بتكليف من يتولى رعاية المسن أو تقرير إقامته في إحدى دور الرعاية الاجتماعية ([3]). وتقوم الوزارة المختصة بالتنسيق مع

([1]) المادة الخامسة والسابعة من مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة المصرية في عام ٢٠٢١، وهذا ما أكدت عليه المادة الخامسة من القانون الإماراتي الاتحادي رقم ٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن حقوق كبار المواطنين.

([2]) Lin Zhang, and Jingjing An. "A Generic Construction of the Right System for Population Ageing: Draft Convention on the Rights of the Elderly." Journal of East Asia & International Law, vol. 13, no. 1, Jan. 2020, p. 87.

([3]) د. محمد عبد الظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، مرجع سابق، ص ٢٦؛ وهذا ما أشارت إليه المادة السابعة من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر، والمادة السادسة والسابعة من قانون حقوق كبار المواطنين الإماراتي رقم ٩ لسنة ٢٠١٩ سالف الذكر.

الجهات المعنية ومؤسسات العمل الأهلي العاملة في مجال المسنين، بتوفير خدمة رفيق للمسن مقابل أجر يتحمله المسن أو المكلف برعايته أو غيره من أقاربه ([1]).

ثالثًا: الحق في الرعاية الصحية :

للمسنين الحق في الحصول علي الرعاية الوقائية والعلاجية الجيدة، وفقًا لقوانين التأمين الصحي، وتتحمل الدولة المصروفات الخاصة بعلاج المسن المعوز، وتلتزم المستشفيات والمراكز الطبية، بتقديم الخدمة الوقائية والعلاجية للمسنين. وتلتزم الجهات البحثية بالدولة بالسعي نحو ابتكار علاج لمرضى الزهايمر ([2]).

رابعًا: الحق في التأهيل المجتمعي والتمكين:

تلتزم الدولة بتأهيل المسنين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم ودمجهم وإتاحة فرص متكافئة لهم في المجتمع، وللمسنين الحق في المشاركة في برامج التعليم المستمر وتعليم الكبار ([3])، ويقع على الدولة الالتزام بإيجاد برامج لإعداد العاملين وتأهيلهم لمرحلة الانتقال من مرحلة العمل إلى مرحلة التقاعد وتوعيتهم بحقوقهم وبالأنشطة التي تساهم في دمجهم في المجتمع والاستفادة من خبراتهم ([4]).

خامسًا: الحق في ممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية والترفيهية:

تلتزم الدولة بإتاحة وتيسير الأنشطة الرياضية والترويحية للأشخاص المسنين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتهيئة أماكن الرياضة والترويج بما يتيح لهم ارتيادها وتوفير

([1]) د. عبد الله مبروك محمد النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون، مرجع سابق، ص ٩٩؛ وهو ما أشارت إليه المادة ١٧ من مشروع القانون سالف الذكر.

([2]) د. عبد القادر محمود محمد الأقرع، حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ١٦٤٠ وما بعدها.

([3]) المادة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([4]) Caldera, Denise Gosselin, Older Workers and Human Rights: National and International Policies and Realities, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, p. 9 ets.

الأساليب والوسائل التي تيسر حصولهم على فرص المشاركة في الأنشطة، وتعمل الوزارة المختصة بشئون السياحة والآثار على التنسيق مع الجهات والشركات السياحية المعنية بدعم وتهيئة البيئة الثقافية والمجتمعية لتنشيط البرامج السياحية الموجهة للمسنين ([1]).

سادسًا: الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والإتاحة:

تتخذ الدولة جميع التدابير والإجراءات التي تكفل للمسنين المساواة في الحصول على حقهم في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية دون تمييز والمساهمة في العمل العام والتطوع طبقًا لإرادة المسن ([2]). وتصدر الوزارة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية بطاقة المسنين لتيسير حصولهم على الخدمات المستحقة لهم بموجب هذا القانون والقوانين الأخرى ([3]).

الفرع الثاني

الحقوق الاقتصادية للمسنين

كما ينبغي توفير حياة كريمة للمسن، التي يستحقها بعد المجهود الذي بذله على خلال حياته، فلا يجب أن يهان أو يحتاج إلى أحد حتى بنائه، فالشيخوخة لا ترتبط حتمًا بالعجز والمرض، كما لا يعتبر سن التقاعد دليل عجز على العمل؛ فينبغي عدم حرمان المسن من العمل بمجرد بلوغه سن التقاعد ([4]).

وهذا ما أشارت إليه الأمم المتحدة في مبادئها بأنه: "ينبغي أن تتاح لكبار السن فرص العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل"، فينغي مساعدة المسن في إنشاء المشروعات الصغيرة من خلال منحه التسهيلات اللازمة لتمويل هذه المشروعات واستفادته منها بما يكفيه في متطلباته الحياتية، كما يمكن الاستفادة بخبرة كبار السن في القطاع الخاص،

([1]) المادة الواحدة والثلاثون من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([2]) المادة الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([3]) المواد ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([4]) د. محمد عبد الظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، مرجع سابق، ص ٢٨.

بما يحول دون الحكم عليهم بالموت المجتمعي لمجرد بلوغه سن التقاعد لاسيما الأشخاص الذين تتوافر لديهم خبرة متميزة في مجالات مهنته أو في غيرها ([1]).

المطلب الثاني
الحق في الحماية القضائية والإعفاء للمسنين

للمسن سواء كان متهمًا أو مجنيًا عليه أو شاهدًا في جميع مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ الحق في معاملة إنسانية خاصة تتناسب مع حالته العمرية واحتياجاته، ويكون له الحق في الحماية والمساعدة الصحية والاجتماعية والمساعدة الفنية المتخصصة عند الاقتضاء، ويجب أن يكون للمسن المتهم محام يدافع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، ويكفل له القانون وسائل الإتاحة التي تمكنه من إبداء دفاعه، وتراعي الدولة احتياجات المسنين وحالتهم الصحية في نقل الأشخاص المحتجزين وفي تخطيطها لأماكن الاحتجاز والسجون وكافة المؤسسات العقابية الأخرى لإتاحتها للمسنين ([2]).

كما يعفي المسن المعوز الذي ليس لديه مكلف بالرعاية من تحمل تكاليف الإقامة والإعاشة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية لرعاية المسنين، وتتحمل الوزارة المختصة هذه التكاليف. ويمنح المسن إعفاء جزئيًا من تكلفة استخدام وسائل النقل العام المملوكة للدولة ملكية تامة، على أن تتحمل الوزارة المختصة قيمة الإعفاء من تكلفة استخدام وسائل النقل. وتلتزم الدولة بتوفير إعفاء جزئي للمسنين من رسوم الاشتراك في الهيئات الرياضية ومراكز الثقافة والمسارح وبعض المتاحف والمواقع السياحية المملوكة للدولة ([3]).

([1]) د. عبد القادر محمود محمد الأقرع، حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ١٦٦٢.

([2]) المواد ٤٣، ٤٤، ٤٦ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([3]) المواد ٤٧، ٤٨ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

المبحث الثاني
آليات حماية حقوق المسنين

تبذل الدول جهودًا ملحوظة لتوفير حماية واقعية لحقوق المسنين، فقد أنشأت بعض الدول مؤسسات متنوعة لرعاية المسنين، كما تم وضع الآليات الفعلية لتقديم الرعاية للمسنين. وعلى ذلك، سوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الآليات المؤسسيية لرعاية حقوق المسنين.

المطلب الثاني: الآليات التنفيذية لرعاية حقوق المسنين.

المطلب الأول
الآليات المؤسسية لرعاية حقوق المسنين

كرس الدستور المصري لحقوق المسنين، بإقرارها في نص خاص مستقل غيرها من الحقوق الأخرى، فنصت المادة ٨٣ من دستور ٢٠١٤ على إلتزام الدولة برعاية المسنين، مما يؤكد على رغبة المشرع في توفير حياة كريمة وخدمات ترفيهية وإجتماعية للمسنين، وقد سبقت بعض الدول العربية بسن تشريعات خاصة بالمسنين.

وتشير الدراسات إلى أن العديد من الدول العربية يتوافر لديها مؤسسات رسمية تختص بشؤون كبار السنّ. وتختلف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، فقد تكون "وزارة" وغالبًا ما تكون غير متخصّصة في قضايا كبار السن، بل تكون هذه الفئة من ضمن اهتماماتها ومن ذلك وزارة التضامن الاجتماعي في مصر، ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في المغرب، ووزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. ويوجد بهذه الوزارات إدارات عامة خاصة بشئون كبار السن.

كما يوجد لدى بعض الدول لجان أو مجالس أو هيئات للمسنين، وتخضع لإشراف الوزارة، وهذا المنهج مطبق في السودان والبحرين وفلسطين ولبنان والأردن. وفي بعض

الدول توجد وزارات تهتم بشئون المسنين وتكتفي الوزارة بتحديد السياسات والتوجهات العامة والإشراف، ويتفرع عن هذه الوزارة لجان وطنية يوكل إليها التعامل مع قضايا المسنين. كما يتم التعامل مع قضايا كبار السن بشكل مشترك بين وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية، كل بحسب مشمولاتها وصلاحياتها، كما هو الحال في العراق ([1]).

ويشير مشروع القانون المتعلق بقانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة المصرية إلى إنشاء صندوق لرعاية المسنين بوزارة التضامن الاجتماعي يسمى "صندوق رعاية المسنين"، ويختص مجلس إدارة الصندوق باتخاذ ما يراه لازمًا لتنمية قدرات المسنين للنهوض بهم وتمكينهم من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإدماج جهودهم في خطة الدولة، ووضع الآليات اللازمة لتذليل المعوقات التي تواجه حصول المسنين على حقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون، والعمل على تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الهيئات الحكومية والأهلية في مجال حماية ورعاية المسنين ([2]).

المطلب الثاني
الآليات التنفيذية لرعاية حقوق المسنين

يقع على عاتق الدول التزام رئيسي بحماية حقوق المسنين المنصوص عليها في الدستور والقانون، وعلى الأخص حماية العديد من الحقوق ومن بينها ضمان حقوق المسنين الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية وعدم القيام بأي عمل أو ممارسة تتعارض مع أحكامها.

وبخصوص آليات تنفيذ الحماية المكفولة لحقوق للمسنين، نجد أن مشروع قانون حقوق المسنين المقدم من الحكومة المصرية يلزم وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع

([1]) الاستراتيجية العربية لكبار السن ٢٠١٩ – ٢٠٢٩.

([2]) المواد ٢٥، ٢٦ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

الوزارات والجهات المعنية ببناء قاعدة بيانات خاصة بالمسنين بهدف توفير أفضل سبل الرعاية، وتلتزم الدولة بإدراج حقوق المسنين في برامج وسياسات مكافحة الفقر ([1]).

وتكون نفقات الرعاية من أموال المسن في حال كفايتها ثم أحد أفراد أسرته وفي حالة عدم الاتفاق تحدد محكمة شئون الأسرة قيمة هذه التكاليف ومن يلزم بها، أما في حالة عدم وجود أحد من أفراد أسرة المسن قادر على الانفاق عليه تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بإدراجه ضمن برامج الحماية الاجتماعية ([2]).

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الإماراتي أضاف بموجب المادة التاسعة من قانون حقوق كبار المواطنين رقم ٩ لسنة ٢٠١٩ على وجوب المعاملة التفضيلية للمسن، والتي تتمثل في إضفاء صفة الاستعجال على دعاوى نفقات المسنين والطلبات المتعلقة بسكنهم، وإنجاز المعاملات والخدمات الخاصة بهم. وأكدت المادة الحادية عشر على عدم الإخلال بالحقوق وأوجه الحماية الأفضل في التشريعات الأخرى النافذة داخل الدولة.

وألزمت المادة الرابعة عشر من ذات القانون على تحمل أسر كبار المواطنين المتمثلة في العناية بهم وتوفير النفقة اللازمة لهم وحمايتهم من العنف والإساءة، وأقرت المادة الخامسة عشر ما يسمى بالأسرة البديلة التي تتكفل برعاية المسنين، وفق ضوابط محددة، وبعد موافقة الوزراة أو الجهة المختصة.

ومن أهم ما قرره المشرع الإماراتي فرض الجزاءات الإدارية على مؤسسات كبار المواطنين في حالة مخالفة أحكام القانون التي تتمثل في التنبيه الخطي ثم الإنذار الخطي، ثم وقف الترخيص مؤقتًا، ثم إلغاء الترخيص، فضلاً عن العقوبات الجزائية.

كما فرض المشرع الإماراتي عقوبة الحبس والغرامة لكل من أنشأ أو شغل أو أدار مؤسسة كبار المواطنين بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وكل من استخدم العنف أو الإساءة مع كبار المسنين.

([1]) المواد ٤، ٥ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

([2]) المواد ٦، ٧ من مشروع قانون حقوق المسنين سالف الذكر.

الخاتمة

تناول هذا البحث بالدراسة "حماية حقوق المسنين في الأنظمة القانونية"، فتناول مضمون مصطلح المسن، والشيخوخة، وتحدث عن الحماية الدولية لحقوق المسنين، في المواثيق الدولية والاتفاقات والبروتوكولات، التي أوجبت التزام الدولة بأن تراعي في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين.

وأشار البحث إلى التكريس الدستوري لحقوق المسنين بشكل صريح أو ضمني، ومن أهمها الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤، الذي نص صراحة على التزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

كما تناول التنظيم التشريعي لحقوق المسنين في بعض الدول العربية، وتناول أيضًا مشروع القانون المصري الخاص بحقوق المسنين، واستعرض البحث أنواع الحقوق المكفولة للمسنين، كالحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية المتمثلة في التكاتف الأسري والرعاية المؤسسية، والرعاية المنزلية للمسن، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأهيل المجتمعي والتمكين، والحق في ممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية والترفيهية، والحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والحق في الحماية القضائية، والحق في الإعفاء.

وأشار البحث إلى آليات حماية حقوق المسنين التي تتمثل في الآليات المؤسسية التي تختص برعاية المسنين، وكذلك الآليات التنفيذية لحماية حقوق المسنين من خلال القواعد القانونية التي تفرض حماية واقعية لحماية ورعاية المسنين.

وتلي هذا الفصل الخاتمة، والنتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسة، ثم التوصيات، وأخيرًا قائمة المراجع، والفهرس.

النتائج والتوصيات

توصلنا من خلال تلك الدراسة إلى بعض النتائج، نتناولها على النحو التالي:

١- يطلق مصطلح المسن على كل إنسان بلغ السن المحددة للإحالة إلى التقاعد في قوانين الخدمة المدنية المحلية النافذة في الدولة التي يقيم بها، بغض النظر عن حالته الصحية أو المالية.

٢- كرس الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤ لحقوق المسنين بشكل صريح ومحدد، فقد نصت المادة ٨٣ على إلتزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، ويعد بذلك أول دستور مصري يتناول صراحة حقوق المسنين.

٣- تتجه الدولة المصرية نحو إصدار قانون خاص بحقوق المسنين، فقد تقدمت الحكومة وعشر أعضاء مجلس النواب بمشروعين لقانون حماية المسنين، ومازالت هذه المشروعات محل دراسة ومناقشة من قبل السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

٤- اهتمت الوثائق والصكوك الدولية والإقليمة والوطنية بضمان وكفالة مجموعة من الحقوق والحريات للمسنين، وأقرت مجموعة من المبادئ التي توصلت إلى ضرورة توفير مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن تمنح للمسنين مثل الحق الرعاية، والاستقلال، والمشاركة، وتحقيق الذات، والحق في الكرامة.

٥- أصدرت بعض الدول العربية تشريعات خاصة بحقوق المسنين، واشتملت هذه التشريعات على مجموعة من الحقوق للمسنين ومنها الحق في الرعاية الاجتماعية، والحق في الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية المناسبة، والحق في الحماية القضائية، والحق في الإعفاء، والحق في ممارسة الرياضة وغيرها.

وهناك بعض النقاط التي ينبغي مراعاتها من قبل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لتحقيق حماية واقعية لحقوق المسنين، وذلك وفقًا لما يلي:

١- ينبغي الإسراع نحو إصدار قانون حقوق المسنين، على نحو يكفل تعزيز حقوق كبار السن، ويضمن الدعم الفعلي الكافي للرعاية الاجتماعية، والنفسية، والصحية لكبار السن، وتعزيز مشاركة كبار السن في الحياة العامة.

٢- ينبغي زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وإحكام الرقابة المستمرة عليها، بما يكفل قيامها بالمهام المنوطة بها تجاه المسنين.

٣- ينبغي العمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المجالات المتعلقة برعاية المسنين، والتوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن. وتوفير المساعدة القضائية لكبار السن، وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي.

٤- وضع نصوص قانونية واضحة وصريحة تكفل الحماية القانونية اللازمة لحقوق المسنين سواء في مواجهة الأسرة المكلفة برعاية مصالح المسن، أو مواجهة الجهات الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، والتي يحددها القانون لضمان حماية حقوق المسنين.

٥- نشر ثقافة احترام وتقدير كبار السن، وتقديم يد العون لهم من كافة الجهات بدءًا من الأسرة والدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ونشر التعاليم الدينية التي تحث على احترام كبار السن ورعايتهم.

قائمة المراجع([1])

أولاً: المراجع العربية:

١- **أحمد فتحي سرور**: الوسيط في شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

٢- **عبد القادر محمود محمد الأقرع**، حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ٥، ٢٠٢١، ص ١٦١٧ – ١٦٩٤.

٣- **عبد الله مبروك محمد النجار**، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنًا بالقانون، دار النهضة العربية، ٢٠٠١- ٢٠٠٢.

٤- **ماهر جميل أبو خوات**، حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، العدد ٢٣، يوليو – ديسمبر ٢٠١٠، ص ٥٣٨ –٥٩٣.

٥- **محمد عبد الظاهر حسين**، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٦، أبريل ٢٠١٧، ص ٥ – ٤٢.

٦- **فؤاد عبد المنعم أحمد**، حقوق المسنين وواجباتهم في الإسلام مع بيان الحماية النظامية لهم بالمملكة العربية السعودية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٨، ٢٠٠٣، ص ١٧- ٥٤.

٧- **صبا نعمان رشيد بلال الويسي**، الحماية القانونية للعمال، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٩، العدد ٣٣، ٢٠٢٠، ص ١٥٩-٢١٢.

([1]) مع حفظ الألقاب العلمية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1-Caldera, Denise Gosselin, Older Workers and Human Rights: National and International Policies and Realities, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013.

2- Herring, Jonathan, Elder Abuse: A Human Rights Agenda for the Future, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden. (eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012.

3- Lin Zhang, and Jingjing An. "A Generic Construction of the Right System for Population Ageing: Draft Convention on the Rights of the Elderly." Journal of East Asia & International Law, vol. 13, no. 1, Jan. 2020.

4- Tang, Kwong-leung. "Taking Older People's Rights Seriously: The Role of International Law". Journal of Aging & Social Policy, vol. 20, no. 1, 2008.

الفهرس

مقدمة.....٢

الفصل التمهيدي: الحماية الدولية لحقوق المسنين.....٦

المبحث الأول: مضمون مصطلح المسن.....٦

المبحث الثاني: حقوق المسن في المواثيق الدولية.....١٠

الفصل الأول: الإطار القانوني لحقوق المسنين.....١٢

المبحث الأول: التكريس الدستوري لحقوق المسنين.....١٢

المبحث الثاني: التنظيم التشريعي لحقوق المسنين.....١٤

الفصل الثاني: أنواع الحقوق المكفولة للمسنين وآلية حمايتها.....١٧

المبحث الأول: أنواع الحقوق المكفولة للمسنين.....١٧

المطلب الأول: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمسنين.....١٧

المطلب الثاني: الحق في الحماية القضائية والإعفاء للمسنين.....٢١

المبحث الثاني: آليات حماية حقوق المسنين.....٢٢

المطلب الأول: الآليات المؤسسية لرعاية حقوق المسنين.....٢٢

المطلب الثاني: الآليات التنفيذية لرعاية حقوق المسنين.....٢٣

خاتمة عامة.....٢٥

النتائج والتوصيات ٢٦

قائمة المراجع.....٢٨

الفهرس.....٣٠